ASRAAB
أسراب

International Labour Organization

Project Funded by the European Union

أكثر من حياة معلقة براتب.. متأخر دوماً

بقلم: جهينة خالدية

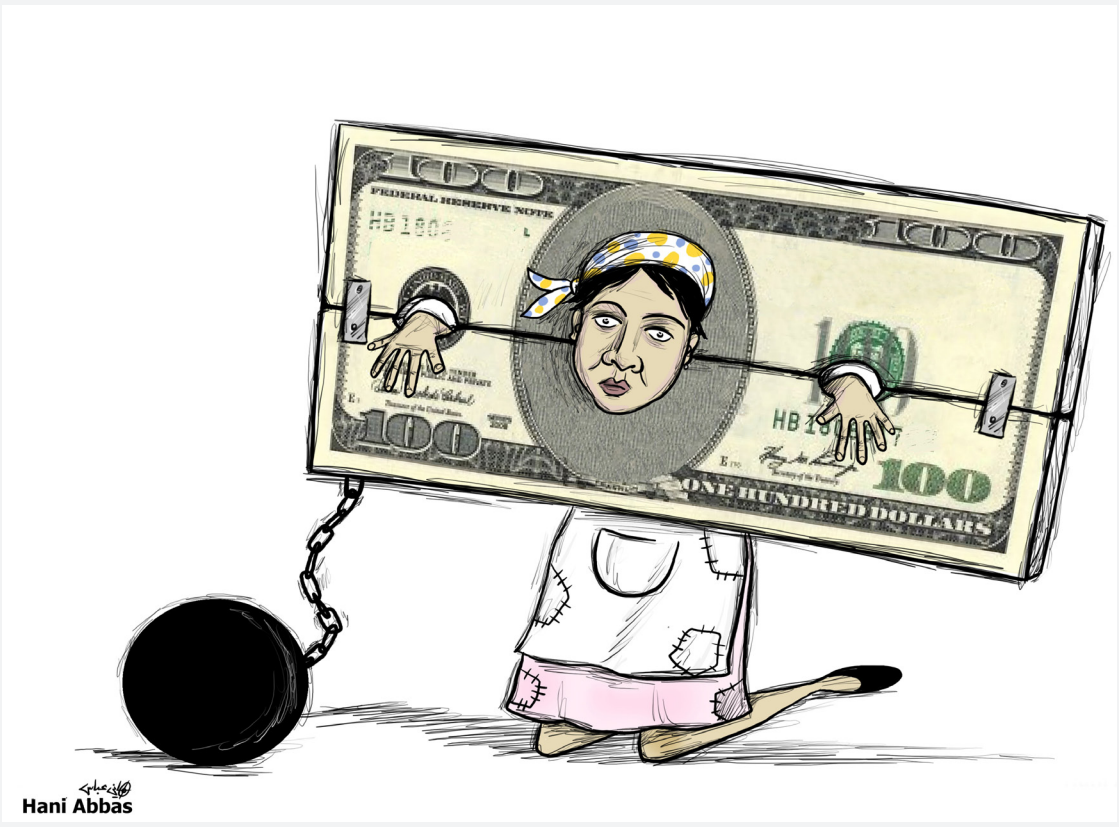

لا أحد في البيت يعرف اسمها الحقيقي، ولا أحد يعرف قصتها الكاملة. هي هنا للعمل، وهذا أكثر ما يهم هذه العائلة الكبيرة. ينادونها سميرة واسمها الحقيقي سوماري، صبية سيرلانكية في الثالثة والعشرين من عمرها، تعمل لدى هذه العائلة منذ أكثر من سنة. تحب سوماري عملها ومعاملة صاحبة العمل الجيدة لها، تومئ برأسها موافقة عندما نسألها إن كانت سعيدة وتجيب «غود، غود.. في موني، في موني» (المهم أني أتلقى راتبي). هذه الشابة اللطيفة التي هاجرت مؤقتاً للعمل في لبنان، همها الأول أن تؤمن مدخولاً شهرياً ثابتاً لها تستطيع من خلاله أن تكمل حياتها وتساعد عائلة تنتظرها في بلدها الأم.

هي هنا في بيروت، تعيش يومياتها في كنف عائلة تتألف من ستة أشخاص، ، أما حياتها هناك فتعيش على وتيرة حياتها هنا، بمعنى أنها مرتبطة بها وبما تجنيه بشكل مصيري. لسوماري طفل في الرابعة، واسمه راندي، يعيش اليوم مع زوجها وأمها في بيت صغير جداً. تقول الشابة إن «حياتها كلها وحياة أمها وابنها وحتى زوجها تعتمد بشكل شبه كلي على المئة وخمسين دولارا التي ترسلها لهم شهرياً». ذلك أن «أمي كبيرة في السن ولا تعمل، أما زوجي فيجمع المعادن ويبيعها ولا يعود عليه ذلك بمبلغ كبير. لهذا تتقسم الأموال التي أرسلها بين المصاريف اليومية من مأكل ومشرب وملبس ويُدفع الجزء البسيط الذي يتبقى منها لإضافة غرفة إلى المنزل المؤلف أصلا من غرفة واحدة وهو مسقوف بالألواح المعدنية الجاهزة.

كلما فكرت سوماري أنها بعد فترة من العمل في المهجر ستعود إلى عائلتها وإلى بيتها ، تخشى من الأعظم. في كل مرة تضع صاحبة العمل لها طبقاً من الطعام لتتناوله، تفكر بعدد المرات التي قد تنام فيها عائلتها جائعة، لأنها تأخرت في إرسال راتبها لهم. في كل ليلة تخلد فيها إلى فراشها، تفكر إن كان سقف بيتها هناك محكم ولا تتسرب الأمطار الإستوائية إلى داخله. أما عندما تفكر أنه عليها أن تدخر بعض الأموال لتسجيل إبنها راندي في المدرسة السنة المقبلة، فتصمت طويلاً وتذرف دمعة على هذه الحياة المريرة. تعرف سوماري أن وظيفتها هنا هي الشريان الحيوي الذي يعيل أربعة أفراد اليوم، هذا ما يجعلها تتحمل آلام الغربة، وآلام الشوق لإبنها. وتدرك أن أي تأخر في دفع مستحقاتها، يجعل عائلتها تعاني الأمرين، وتعيقهم عن شراء حاجات أساسية. لكن كيف تنال الشابة أجرها؟ تقول إنها تعلم جيداً أنه يحق لها أن تنال راتبها شهرياً، إنما صاحبة العمل أقنعتها أن توزيعه على أربع دفعات سنويا، أي بمعدل دفعة قيمتها ٤٥٠ دولار كل ثلاثة أشهر، أفضل لها، وبهذه الطريقة تستطيع جمع بعض المال عوضاً عن ارساله كله للعائلة في سيرلانكا. وعلى الرغم من اعتراض الشابة أن تكون هذه الآلية دائمة، لأن أمها تطالبها بالمال بشكل مستمر، إلا أنها آثرت الرضوخ كي تبقي علاقتها ايجابية بصاحبة العمل. وتعود لتشرح «أحاول قدر المستطاع أن أوزع الدفعات الأربع التي أتلقاها من صاحبة المنزل، على أكثر من عشر دفعات، لأني أضمن بهذه الطريقة أن عائلتي تتلقاها كمبلغ شبه شهري وثابت، لتأمين الحاجيات الضرورية والتي لا يمكن للعائلة أن تنتظر أشهر لتأمينها. إنما لماذا لا ترسل سوماري مبلغاً أكبر كل فترة، بدل توزيعه بشكل شهري؟ تقول إنها «تفضل أن تحافظ على وتيرة الدفع بشكل ثابت، لئلا تضطر عائلتها إلى الإستدانة من أحد، ولئلا يتأخروا في دفع مستحقات معينة». تبتسم سوماري وهي تختم حديثها بالقول «أخشى إن أرسلت مبلغاً «ضخما» لزوجي، أن يهجرني ويتزوج أخرى». في أحد مكاتب التحويل المالي في بيروت، تجلس صبية تنتظر

تابع في الصفحة ٢

بيئة العمل اللائق للعاملين والعاملات في المنازل

وزارة العمل في لبنان

تشكل الهجرة العمالية بنداً أولوياً في اهتمامات منظمة العمل الدولية، نظراً لتوسعها والإرتفاع المتنامي للهجرة من بلدان مختلفة، وتتصدر هجرة العاملات في الخدمة المنزلية عناية ورعاية المنظمة بالتنسيق مع الدول الأعضاء فيها، والهدف الأسمى لهذه الظاهرة هو تمتع المهاجرين عامة والمهاجرات للعمل في الخدمة المنزلية خاصة ببيئة عمل لائق، تتيح لهن العيش الكريم والسلوك الاجتماعي الذي رعته شرعة حقوق الإنسان، لإنجاز الأعمال التي هاجرن من أجلها وطلباً للرزق الحلال والمتصفة بأعمال العناية الأسرية على اختلاف أنماطها.

ومن البديهي أن تواجه هذه الشريحة صعوبات جمة ناتجة عن الفوارق في أنماط الحياة الاجتماعية التي ينتقلن منها إلى بلد العمل، إضافة إلى أشكال السلوك والجو العائلي لدى أصحاب العمل، ومما لا شك فيه الإشارة إلى الإختلاف في العادات والتقاليد والممارسات والمستويات الاجتماعية والفوارق في سبل العيش والسكن والمعتقدات واللغة، فكان لا بد من بذل جهد متواصل ومشترك بين الجهات المعنية في الدول الموفدة والدول المضيفة، لإيجاد مفاهيم مشتركة مقنعة لأصحاب العمل والعاملات المهاجرات على حد سواء تمهيداً لإدماجهن في موقع العمل.

ولا يسعنا إلاّ أن نشير بوضوح إلى النقاشات والمداولات التي شهدها مقر منظمة العمل الدولية في جنيف، وطيلة سنوات من العمل الشاق، بين مجموعات الدول الأعضاء، وعلى قاعدة التمثيل الثلاثي، والتي أسفرت بالنتيجة إلى اعتماد الاتفاقية الدولية رقم ١٨٩ عام ٢٠١١ في الدورة ١٠٠ لمؤتمر العمل الدولي – حزيران ٢٠١١ بعنوان «اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين»، المترافقة مع إصدار التوصية رقم ٢٠١ عام ٢٠١١ وبنفس المؤتمر بعنوان «توصية العمل اللائق للعمال المنزليين».

وتصميماً من مكتب العمل الدولي في بيروت بالتعاون مع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية. ونؤكد العزم على الإضاءة الواضحة التي تتناول موجبات وحقوق كل من صاحب العمل والعامل أو العاملة في الخدمة المنزلية، بحماية دولية نصت عليها الشرائع والمعايير والاتفاقية والتوصية الآنف ذكرهما وبحماية وطنية توفرها القوانين الداخلية والأنظمة التي تعتمدها الإدارات المعنية في الدولة، وما هو ثابت وإيجابي التعاون الدائم والرفيع المستوى بين وزارة العمل في مختلف وحداتها وسلطاتها من جهة ومكتب العمل الدولي من جهة ثانية، موصولاً إلى مشاركة فاعلة من هيئات المجتمع المدني، المهتمة أصلاً بمعالجة قضايا الهجرة والعمل المنزلي. وترجمة لذلك أنشأت وزارة العمل لجنة التسيير الوطنية التي ضمت الجهات المعنية كافة من أصحاب العمل والعمال والوزارات والإدارات المختصة إضافة إلى منظمات المجتمع الأهلي، كما عملت وزارة العمل على وضع مشروع قانون خاص بالعاملين لدى الأفراد في الخدمة المنزلية والتزمت بصيغة عقد عمل موحد للمهاجرين كافة آخذاً بالإعتبار المعايير الدولية والإتفاقيات ذات الصلة.

أضف إلى ذلك نشر الدليل الخاص بهؤلاء بالتعاون مع الجهات المعنية وبلغات وجنسيات العاملات في الخدمة المنزلية، عدا عن القرارات التي أصدرتها وزارة العمل بشأن تكليف تفتيش العمل لمعالجة الشكاوى المقدمة من أصحاب العمل والعاملات على السواء.

ولم يقتصر عمل الوزارة على ذلك، بل عمدت إلى توظيف عدد من العاملات الإجتماعات أوكلت لهن مهام التوجيه والمراقبة تأميناً للتقيد من قبل الطرفين بالموجبات والحقوق العائدة لكل طرف.

دورها لتحول مبلغاً ماليا تلفه في يدها وتضغط عليه بشدة. تبتسم الشابة عندما تجدنا نتأملها، وتطلب منا أن نتقدم على دورها إن كنا على عجلة. نسألها إن كانت تمانع إخبارنا عن عملية تحويل راتبها لعائلتها. تنظر حولها بخجل وتقول «بسرعة، عشان ما في مدام أنا إتأخر». تخشى أن تتأخر على عملها.

«أنا وركي» تقول، «أنا من إثيوبيا، وهيدا مصاري أن ابعت لبابا، هيدا مصاري تعول ٥ شهر». ليست الحال هكذا دوماً، تؤكد العاملة المنزلية المهاجرة «فماما (صاحبة العمل في لبنان) تعطيني مصاري شوي كتير». تقصد بذلك أن صاحبة العمل تدفع لها أجرها الشهري بشكل متفاوت، وليس بشكل منتظم، وهذا المبلغ الذي تحوله اليوم والذي يبلغ نحو ١٠٠٠ دولار يشكل أكثر من سبعين في المئة من المبلغ الكامل الذي دفعته صاحبة العمل بعد انقطاع دام أكثر ثمانية أشهر. أما الثلاثين في المئة الباقية، أو التي تبلغ قيمتها ٦٠٠ دولاراً فقررت وركي الاحتفاظ بها لنفسها.

لوركي قصة أليمة، فالشابة لم تكن تتوقع يوما أن تكون عاملة منزلية، «أنا كان بدي كون «لوير» (محامية)». ولقد درست الشابة بالفعل سنتين في هذا المجال، إلا أن أزمة صحية ألمت بأمها دفعتها لتغير مسار حياتها، وتقدمت بطلب عمل إلى لبنان. منذ ذلك اليوم الذي أصيبت فيه أمها بسرطان في الثدي، لم تعد قادرة على ارهاق نفسها في إدارة المتجر الصغير الذي تملكه العائلة. هناك توقف كل شيء: بيرهان، أخ وركي الصغير الذي لم يتعدى الـ١٩ عاماً، لم يعد يرتاد المدرسة، وانتقل ليساعد والدها في المتجر، أما هي، فهجرت الدراسة الجامعية وانتقلت لتعمل في لبنان. الطلب الأهم وربما الوحيد الذي طلبته من صاحبة العمل هو أن تتلقى راتباً شهرياً لدعم أمها وافقت صاحبة العمل، والتزمت بوعدها بشكل دقيق في السنة الأولى. تقول وركي بإنكليزية واضحة «I felt very happy that I am helping my mother in the only way I can» (سُعدت بمساعدتي أمي، بالطريقة الوحيدة التي أستطيع). لكن تغير الكثير بعد تلك السنة، حالة الأم ساءت، وراتب وركي الذي راحت صاحبة العمل تدفعه بشكل متقطع، لم يعد يكفي، ذلك لسببين، لأن ارسال وركي المال على دفعات لعائلتها أفقده قيمته الفعلية، إذ أن العائلة تكون قد اقترضت المال مقابل إعادته مع فائدة إضافية، وبالتالي دفعات وركي كانت تتقسم على تغطية القرض وفوائده. أما السبب الثاني فهو ارتفاع تكاليف علاج أمها.

سنتان مرتا على عمل وركي في لبنان، خلالهما بات وضع أمها الصحي أسوأ، وتوقفت منذ أسابيع قليلة عن تلقي العلاج، مما خفف بعض الأعباء المالية، إلا أن الحاجة إلى تأمين مصروف المنزل وإعالة العائلة مازالت ملحة. أما صاحبة عمل وركي، فمازالت تدفع راتبها بشكل متقطع، مرة كل ثلاثة أشهر، أو مرة كل أربعة أشهر. أما وركي، فكل ما تفكر فيه، هو كيف تنهي سنوات خدمتها وتسافر لتساند أمها معنوياً. تدمع وركي وهي تستذكر اتصالها الهاتفي الأخير مع أمها، فيه تمنت عليها أن تتوقف عن ارسال المال، «قالت لي، إنت خبي مصاري عشان درس». تريدها أمها أن تعود إلى دراستها. هذه هي أمنيتها الأخيرة. ومنذ تلك اللحظة تسعى الشابة بجهد لجمع مال الراتب لتنفذ وصية الوالدة.

في مكتب تحويل مالي آخر في منطقة الحمرا، يتجمع عدد من العاملين والعاملات من جنسيات مختلفة، الإثيوبية، البنغلادشية، النيبالية، السيرلانكية وغيرها. لدى كل منهم مبلغ بسيط يودون إرساله لعائلاتهم، لأولادهم، ولآمال كثيرة معلقة هناك. وبالإضافة إلى هؤلاء، سيدتان تتجاذبان أطراف الحديث فيما ينتهي العامل من الأوراق التي يهتم بها أمامهن. نسأل إحداهن واسمها سناء وهي موظفة في مصرف عن سبب تواجدها هنا، توضح أنها تحول المال للعاملة في منزلها وهي من الجالية السريلانكية وتقول «أفضل أن أحول لها المال أنا، وأعطيها الايصال لتتأكد من الرقم والمبلغ بنفسها وترسل رسم التحويل لعائلتها». لماذا؟ نسأل السيدة، فتجيبنا «أحبذ ألا تخرج العاملة لوحدها من المنزل، وعادة ما ترافقني في زيارات معينة للعائلة، إنما أفضل أنا القيام بهذه «المهمة» المالية، فلا أظن أنها ستعرف وحدها كيفية التحويل». وتضيف «ما الذي سيثبت لي أنها حولت المبلغ ولن تطالبني به مجدداً؟» تسألنا بدورها. علماً أن من المفترض على العاملة وصاحبة العمل على حد سواء أن يكون لديهما إيصال يثبت لكل من الطرفين القيمة المدفوعة، لكن يبدو أن السيدة سناء، لا تطبق هذه الآلية البسيطة.

لكن ألا يحق لها أن تتقاضى راتبها بشكل شهري، تومئ السيدة برأسها وتجيب «بلى طبعا، إنما أنتم أدرى بأوضاع لبنان...»

ما القيمة التي تحولها السيدة سناء نيابة عن عاملتها؟ «بحسب توفر المبلغ كل شهر، أحيانا احول لها ٣٧٥ دولار عن ثلاثة أشهر، وأحياناً أجمع لها الأشهر الستة وأرسلها دفعة واحدة». لكن ألا يحق لها أن تتقاضى راتبها بشكل شهري، تومئ السيدة برأسها وتجيب «بلى طبعا، إنما أنتم أدرى بأوضاع لبنان، وقد لا يتوفر لدينا المبلغ كل شهر في ظل المستحقات المتزايدة، وأحياناً نفكر أن تجميع المبلغ لها أفضل، لئلا يصرفه زوجها فيما تتعب هي هنا».

ما تقوله سناء ليس بغريب، بل تسمعه من الكثير من أصحاب العمل في لبنان. يقررن اتخاذ القرار عن العاملة المنزلية لديهم، لأنها تعتبر أنها أدرى بمصلحتها ولها الحق في تقرير مصيرها.. وتشير المعلومات في لبنان إلى أن الطرف الذي يعاني من مشكلة في موضوع الراتب هو العاملة لا صاحب العمل وهو الحلقة الأضعف في هذا الإطار. يمكن لوزارة العمل التدخل لحث صاحب العمل على دفع مستحقات العاملة في ، إلا أن الوزارة لا تتدخل إلا في حال تلقيها شكوى. وإن كانت أغلبية العاملات المنزليات في لبنان يجهلن حقوقهن وكثير منهن لا تحق لهن حرية التنقل أو الاتصال، كيف من الممكن أن يتقدمن بشكوى للوزارة؟

نظراً لهذا الواقع، لا بد اعتماد آلية ممكن تنفيذها ومتابعتها من قبل وزارة العمل، وهي المختصة في حماية حقوق العمال، كافة العمال. بدأت الوزارة بتوظيف ست مساعدات إجتماعيات للتركيز على قضايا عاملات المنازل، إلا أنه وحتى اللحظة، لا صلاحيات لدى هؤلاء بممارسة دورهن والتواصل مع أصحاب العمل والعاملات، أو دخول «حرمة» المنازل ومراقبة سير العمل وعملية دفع الرواتب.

هكذا تبدو حياة عاملات المنازل المهاجرات، معلقة بحبل الراتب الشهري. لأجل هذا المدخول الثابت تترك العاملة حياة بسيطة خلفها، وتترك عائلة وأحباب وأصدقاء. وكل ما تحتاجه هو أن تضمن حقها في الحصول عليه، في الوقت المحدد كأي عامل أو عاملة في قطاع آخر في لبنان أو في أي من بلدان العالم. هذا حق بسيط، تكفله القوانين حتى تلك التي لا تطبق بحذافيرها. ويستخف فيه كثير من أصحاب العمل، الذين لا يقدرون أن هذا المبلغ «الزهيد» بالنسبة لهم، هو قيمة مصيرية بالنسبة لهذه الانسانة. القوانين حتى تلك التي لا تطبق بحذافيرها. ويستخف فيه كثير من أصحاب العمل، الذين لا يقدرون أن هذا المبلغ «الزهيد» بالنسبة لهم، هو قيمة مصيرية بالنسبة لهذه الانسانة.

حقائق وأرقام

- يقدر عدد العمال المهاجرين في العالم العربي باثنين وعشرين مليون وتشكل العاملات المنزليات ربع إلى ثلث هذا العدد. (منظمة العمل الدولية، بيان صحفي: «حان الوقت ليلتزم العرب بدعوتهم إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر حماية العمال المستضعفين»، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٢).
- تختار عدد من النساء العمل طوعاً كعاملات منازل مهاجرات، ولكن للأسف يتعرضن للإتجار في ظل ظروف عمل ومعيشة تختلف عما أعلمتهم بها وكالات التوظيف. بيد أنهن يبقين غير قادرات على ترك عملهن لسبب أو أكثر من الأسباب التالية: نظام الكفالة، ضرورة سداد دين توظيفهن، حجز جوازات سفرهن، حجز أجورهن، أو الاعتداء الجسدي أو الجنسي. (تقرير منظمة العمل الدولية، «مخدوعات ومحاصرات»، لبنان ٢٠١٣).
- يتوزع العمال المنزليون في أنحاء العالم على الشكل التالي: ٥٩٥٠٠٠ في شرقي أوروبا واتحاد الدول المستقلة*، ٢١٠٧٠٠٠ في الشرق الأوسط ، ٣٥٥٥٠٠٠ في الدول المتقدمة، ٥٢٣٦٠٠٠ في أفريقيا، ١٩٥٩٣٠٠٠ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ٢١٤٦٧٠٠٠ في آسيا والمحيط الهادئ. (منشورات منظمة العمل الدولية: «لمحة سريعة لمنظمة العمل الدولية في العمل - العمال المنزليون»، جنيف ٢٠١٣).
- هل تعلم أن هناك ١٥٥٢٥٠٠٠ عاملاً منزلياً من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة في جميع أنحاء العالم؟ (منشورات منظمة العمل الدولية: «العمال المنزليون في جميع أنحاء العالم: إحصائيات عالمية وإقليمية ومدى الحماية القانونية»، جنيف، ٢٠١٣).
- لم يصادق حتى الآن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين لعام ٢٠١١ والتوصية رقم ٢٠١ سوى ١٠ دول وهي: الأوروغواي (٢٠١٢)، والفلبين (٢٠١٢)، وموريشيوس (٢٠١٢)، ونيكاراغوا (٢٠١٣)، وإيطاليا (٢٠١٣)، وبوليفيا (٢٠١٣)، والباراغواي (٢٠١٣)، وجنوب أفريقيا (٢٠١٣)، ألمانيا (٢٠١٣) وغويانا (٢٠١٣). (الموقع الإلكتروني: www.ilo.org)

جهود وطنية لصياغة قانون يحمي حقوق العمال المنزليين المهاجرين في لبنان

قامت مؤسسة عامل الدولية مؤخراً بصياغة قانون خاص لحماية العمال المنزليين المهاجرين في لبنان والأردن ومصر؛ ذلك بشاركة «الاتحاد النسائي الأردني» و «مركز المرأة المصرية للمساعدة القانونية».
حيث عُقدت ورشة عمل إقليمية في منطقة البحر الميت في ٦-٩ آب/أغسطس بهدف عرض مشروع القانون ووضع اللمسات الأخيرة عليه بما يتلاءم مع ظروف كل البلدان الشريكة. وتم الانتهاء من وضع قانون نموذجي موحد سيقدّم لاحقاً إلى جامعة الدول العربية، باعتباره ميثاقاً عربياً يحدد المبادئ التوجيهية لحماية العمال المنزليين المهاجرين في المنطقة.
استغرقت عملية إنجاز مشروع القانون في لبنان عامين، حيث استندت الجهود المبذولة من جانب اللجنة القانونية المكلفة إلى مشروع القانون الذي صاغته اللجنة التوجيهية الوطنية لعام ٢٠٠٩. واستغرقت صياغة مشروع القانون لعام ٢٠١٣ ساعات طويلة من المداولات بهدف تلبية المعايير الدولية وجعل القانون قابلاً للتنفيذ بصورة عملية في لبنان. وتضم أحكامه مواداً عن الإجازات المرضية، وفترات الراحة، وتسديد الراتب شهرياً، ومراعاة خصوصية العاملين واحترام اختلافاتهم الثقافية، وضمان ظروف معيشية لائقة تعزز علاقات عملٍ صحية.
بدأت مؤسسة عامل جهود التنسيق عام ٢٠١١، حيث شُكّلت شبكة وطنية ضمت الوزارات المعنية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات ، ومنظمات حكومية وغير حكومية، وخبراء قانونيين مختصين في هذا المجال. وتدعو مؤسسة عامل في سياق خطة الدعم جميع المنظمات الداعمة للعمال المنزليين المهاجرين إلى توحيد الجهود والضغط في سبيل اعتماد القانون. علاوة على ذلك، توفر مؤسسة عامل الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي والصحي للعمال المنزليين المهاجرين، كما تنظم دورات تدريبية أسبوعية في اللغة الإنكليزية، والحاسوب، وتنمية القدرات، في مركزها في الشياح.

منظمة عامل الدولية
المصيطبة، شارع أبو شقرا، مبنى عامل، بيروت، لبنان
هاتف: ٣١٧ ٢٩٣ ٩٦١١+ , ٩١٠ ٣٠٤ ١ ٩٦١+ ,٣٤٣ ٣٨٠ ٧٦ ٩٦١ +
Projects@amel.org.lb
www.amelassociation.org

رحلة مركز الهجرة للعمال/العاملات الأجانب إلى اللقلوق

يعمل الآلاف من العمال المهاجرين في بيروت منذ سنوات، إن لم يكن عقود، والعديد منهم ربوا أطفالهم هنا. لكن غالبية العاملات اللواتي تحدثنا إليهن قلن أنهن لم يحظوا برؤية أي شيء خارج المدينة، بل إن بعضهن لم يرَ أي شيء خارج حدود المنزل الذي يعملن فيه. وبالمثل، نادراً ما يقابل الناس في لبنان عمالاً مهاجرين داخل الأوساط الاجتماعية، وكأننا لا نعيش في بلد واحد.

وفي محاولة للتصدي لهذه التوجهات، بدأ مركز الهجرة للعمال الأجانب الذي تديره حركة مناهضة العنصرية بتنظيم رحلات ترفيهية للعمال/ العاملات المهاجرين وأفراد أسرهم.
بدأ المركز بتنظيم هذه الرحلات في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حيث انطلقنا في أول رحلة إلى جبال اللقلوق. وهناك، مارس المشاركون/ات عدة ألعاب ثلجية قبل أن ننطلق باتجاه مدينة جبيل، حيث قمن بجولة في أنحاء المدينة سيراً على الأقدام. بعد ذلك توقفنا لتناول وجبة لبنانية تقليدية.

ومنذ ذلك الحين، نُظمت عدة رحلات إلى مغارة جعيتا، ومدينة الملاهي، وتنورين، ودوما. وكانت جميعها رحلات ناجحة جداً، لاسيما وأن كل رحلة استقطبت عدداً أكبر من المهاجرين من سابقاتها. وتميزت كافة الرحلات بدرجة عالية من التفاعل الإيجابي بين الجاليات المهاجرة والمحلية، رغم أن الانطباع الأول السائد لدى السكان المحليين لم يخلُ من الكثير من الإرباك، إذ ظن معظمهم أنهم مجموعة سياحية من الخارج لأن رؤية مجموعة كبيرة من العمال/ العاملات المهاجرين يلهون ويمرحون مع أصدقائهم وعائلاتهم كان أمراً نادر الحدوث.

وتهدف هذه المبادرة إلى إطلاع العمال/ العاملات المهاجرين على أجزاء جديدة من البلد الذي يعيشون فيه، وأيضاً إلى تعريف الجمهور اللبناني بمزيد من العمال المهاجرين داخل الأوساط الاجتماعية بهدف تغيير نظرتهم السائدة إليهم من مجرد عمال أو عاملات منازل إلى أناس عاديين قدموا إلى هذه البلاد للعمل، تماماً كما يفعل آلاف اللبنانيين الذين يهاجرون للعمل في الخارج.

كما كان الهدف من تنظيم هذه الرحلات إعطاء أفراد الجاليات المهاجرة فرصة للقاء والتفاعل في جو إيجابي والمشاركة في يوم مفعم بالمتعة والتسلية، إضافة إلى تعرفيهم بصورة وافية على الخدمات والمساعدات التي يقدمها مركز الهجرة للعمال/ العاملات الأجانب وغيره من المنظمات الأخرى. وتنصب هذه الأنشطة في خدمة الهدف الأكبر لحركة مناهضة العنصرية وهو دعم وتعزيز شبكات الجاليات المهاجرة في بيروت. وسيقوم المركز بتنظيم رحلة أخرى الشهر المقبل. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بليديا منسقة مركز الجاليات المهاجرة على الرقم ٧١٤١٠٦٧٨، أو متابعة آخر أخبار المركز على صفحتنا على الفيسبوك.

حركة مناهضة العنصرية
مركز الجاليات الأجنبية.
جميزة بيروت / لبنان
هاتف: ٤١٠ ٦٧٨ ٧١ ٩٦١ +
https://www.facebook.com/MigrantCommunityCenterLebanon

عاملات منزليات مهاجرات يتضامنّ لتشكيل حركة لمواجهة مصاعب الاحتجاز في لبنان

شاركت خمسة عشر عاملة منزلية مهاجرة من إثيوبيا وسريلانكا وبنغلاديش ومدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ تموز ٢٠١٣ في اجتماع لتبادل التجارب التي مررن بها أثناء احتجازهن في لبنان ووضع توصيات لخطط عمل مستقبلية.
نظمت الاجتماع جمعية روّاد فرونتيرز اللبنانية بدعم من منظمة العمل الدولية وذلك في سياق بحثها الإجرائي التشاركي الذي تقوم به. وتبع الاجتماع الذي عُقد في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بحث ميداني أجرته مؤسسة ميغريوروب، ومقرها في باريس، بالتعاون مع منظمة رواد فرونتيرز عن المجتمع المدني وحق الصحفيين في الوصول إلى المهاجرين في أماكن احتجازهم في لبنان.

تركزت مناقشات المائدة المستديرة على مشاكل الاحتجاز، والأسباب التي قد تؤدي إلى إلقاء القبض على العاملات المنزليات، وظروف الاحتجاز القاسية، والعزلة التي تتعرضن لها مثل منع الزيارات والمعاملة العنصرية.
وذكرت احدى المشاركات «ان التعرض للاعتقال والاحتجاز هو من أكثر المسائل خطورة وجدية التي قد تتعرض لها العاملات المنزليات لمجرد تركهن المنزل أو النوم خارج مكان الكفيل».
وتسلط هذه القضية الضوء على الارتباط الوثيق بين احتجاز العاملات المنزليات ونظام الكفالة. كما تحدثت المشاركات عن ظروف الاحتجاز القاسية جداً، لا سيما في مراكز الشرطة التابعة للأمن العام اللبناني تحت الجسر بمنطقة العدلية، حيث تكتظ غرف الاحتجاز بالمعتقلات، فضلاً عن ضعف الرعاية الطبية، وأحياناً انعدام الاتصال بالعالم الخارجي.

وأشارت المشاركات أيضاً إلى تعرضهن لمصاعب جمة إن أردن زيارة صديقاتهن أو قريباتهن المحتجزات داخل السجون، وإلى حرمانهن أحياناً من يوم العطلة. كما عبرت المشاركات عن قلقهن إزاء التعتيم والسرية التي تحيط بالمكان وقانونية الملاجئ الخاصة والمنازل الآمنة التي يُحتجز داخلها العديد من المهاجرات بسبب وضعهن القانوني لعدة أشهر دون أن يكون لهن الحق في الحصول على زيارات والاتصال مع العالم الخارجي. وتحدثن أيضاً عن مسألة رئيسية هي غياب المساعدة القانونية وحرمانهن كفئة هشة من أحقية الحصول على العدالة.

واختُتم الاجتماع باقتراحات عدة حول كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة باحتجاز العاملات المنزليات، واتفقت المشاركات على تعزيز تضامنهن، وطالبن بتنظيم دورة تدريبية لبناء قدراتهن على الدفاع عن قضاياهن المهمة مثل آلية وإجراءات رصد الاحتجاز وإيجاد طرق مبتكرة لتحسين هيكلية تضامنهن الداخلي وأدائهن. وقد عرضت جمعية روّاد فرونتيرز بالتعاون مع الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين تنظيم دورات لتنمية القدرات في المستقبل.

جمعية روّاد فرونتيرز،
هاتف: ٥٥٦ ٣٨٩ ١ ٩٦١+
advocacy@frontiersruwad.org
شبكة ميغريوروب،
هاتف: ١٥٣٢٧٨٧ ٣٣١+
contact@migreurop.org
www.migreurop.org

القضاء اللبناني يحكم لصالح عاملة منزل

قد يصعب تصديق خبر سار في بلد يعجّ بالممارسات الاستغلالية والانتهاكات ضد عاملات المنازل المهاجرات، إلا أنّ الخبر صحيح ويشكّل دفعةً قويّة للقضاء في مسيرة تحقيق العدالة لآلاف النساء العاملات في لبنان.
فبتاريخ ٢٠١٣/٧/١٠، صدر عن القاضي المنفرد الجزائي في بعبدا، نادر منصور، حكماً قضى بسجن صاحبة العمل، المدّعَى عليها و.ق.، لمدّة شهرين بسبب رفضها دفع الأجور المستحقة للمدّعية العاملة المنزلية و.س السيرلنكية الجنسية. هذا بالإضافة إلى دفع غرامة خمسمائة ألف ليرة لبنانية وبإلزامها بأن تردّ للمدّعِية مبلغ ثلاثة آلاف وسبعمئة وخمسين دولار أميركي ($٣٧٥٠) وعطل وضرر بقيمة مليون وخمسمائة ألف ليرة لبنانية. ويذكر أن العاملة و.س كانت قد وكّلت عنها منظمة ”كفى عنف واستغلال“ لتمثلها قانونياً عام ٢٠١٠ .
وفي تفاصيل القصّة، أنّ و. س. عملت في منزل و.ق مدّة ثلاث سنوات من دون أن تدفع لها صاحبة العمل بدل أتعابها طيلة فترة عملها بحجّة أنّها تدّخر لها أموالها إلى حين رحيلها. لكن بعد فترة من الزمن، لم يعد بإمكان العاملة احتمال هذا الظلم، فلجأت إلى السفارة السيرلنكيّة التي حاولت التفاوض مع صاحبة العمل، إلا أنّ الأخيرة لم تبد اهتماماً وأصرّت على الاحتفاظ بأجور العاملة. وبعد ثلاث سنوات لم تقتنع السيّدة بوجوب دفع كافّة المستحقّات، ممّا دفع بالعاملة و.س إلى التوجّه مجدّداً لسفارة بلادها التي تواصلت هذه المرّة مع منظمة ”كفى“ الغير حكومية في مسعى لحلّ المسألة. فتوكّلت محامية في المنظّمة عن المدّعية بعدما فشلت عمليّة التفاوض مع السيّدة و. ق. من أجل حلّ النزاع بأفضل السبل المتاحة قبل المحكمة. لكن بعد أن علمت صاحبة العمل بشأن الشكوى المقدمة ضدّها عمدت إلى تغيير رقم هاتفها وعنوان منزلها وهي حاليّاً متوارية عن الأنظار. في المحكمة، اعتبر القاضي في اجتهاد نوعي أن فعل المدّعَى عليها لجهة احتفاظها لنفسها بمجموع الأجور المستحقّة للمدّعِية عن فترة عملها لديها، يشكّل جرم ”إساءة أمانة“ بالأستناد إلى المادّة ٦٧١ من قانون العقوبات. وأهمية هذا الحكم تكمن في تحويله نزاع الأجور المستحقّة لعاملات المنازل التي يمتنع أصحاب العمل عن تسديدها، من نزاع مدني إلى نزاع جزائي، الأمر الذي يؤمّن ضمانة أكبر وحماية أفضل لهذه الفئة المستضعفة من العمّال ويشكّل رادعاً قوياً لمثل تلك المخالفات السائدة في لبنان. إنّ هذا الاجتهاد، وغيره من الاجتهادات المماثلة، يجسّد نموذجاً وأساساً يُحتذى به لتشديد العقوبات على هذا النوع من الانتهاكات.

منظمة ”كفى عنف واستغلال“
بناية بيضون مقابل مبنى الضمان الاجتماعي، طابق أوّل،
شارع بدارو، ص.ب: ٥٠٤٢-١١٦ بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١١٣٨١٢٤٥ / +٩٦١ ١ ٣٩٢٢٢٠
kafa@kafa.org.lb
www.kafa.org.lb

العاملات الاجنبيات في لبنان "ينتفضن" على نظام الكفالة

لعل من أخطر المشاكل التي تواجهها العاملات الاجنبيات في بلدنا، عدم وجود قانون يرعى استقدامهن وينظم عملهن ،خصوصاً ان قانون العمل اللبناني استثنى من احكامه " العمل في المنازل " ما جعل هؤلاء دون اية مظلة قانونية ترعاهن .

فان الاطار القانوني الوحيد الذي يرعى الوضع القانوني لهؤلاء هو عقد العمل الموقع بين الطرفين (رب العمل والعاملة الاجنبية) علماً ان مواده لا تقف حاجزاً امام اخلال أي طرف من طرفيه به. ورغم ذلك فرب العمل الذي استقدم العاملة الاجنبية يعتقد، ولو على خطأ، أنه وفقاً لنظام الكفالة هو المسوؤل القانوني عنها امام السلطات المختصة، مما يدفعه الى سلوك عدة طرق منها :

منعها من يوم اجازة أو حرمانها من الطعام أو من اعطائها راتبها الذي هو حقها و حجز اوراقها الخاصة وصولاً الى التعرض جسدياً لها عند مخالفتها لأوامره .كل ذلك حصيلة " نظام الكفالة " الذي يجعل من العاملة الاجنبية فريسة للاستضعاف و الانعزال والارتهان المطلق لارادة الكفيل الذي يحدد منفرداً شروط العمل وآلياته .

فان مؤسسة إنسان ، سيما القسم القانوني، تعمد بالتعاون مع جمعيات اخرى من المجتمع المدني الى المطالبة سريعاً باستبدال هذا النظام بآخر يقوم على علاقة عمل سوية تضمن حقوق كل من الطرفين ما يوقف المسلسل الدموي الذي تتعرض له العاملات الاجنبيات وما يتلاءم طبعاً مع مبادىء حقوق الانسان ، بالاضافة الى الاجتماعات الدورية التي تقوم بها المؤسسة منفردة مع العاملات الاجنبيات من جنسيات مختلفة وبالتعاون مع الهيئات المسوؤلة عن كل جالية ونذكر منها على سبيل المثال ولا الحصر (الجالية المدغشقرية ، الاثيوبية ، السرلنكية ،الفيليبينية ،التوغولية ،.....) لتحديد موجباتهن ومعرفة حقوقهن خصوصاً عند تعرضهن الى بعض الانتهاكات والمرجع المختص الذي يقتضي اللجوء اليه دون سلوك طريق الانتحار للكف من هذه المضايقات . غ. ب. هي عاملة من الجنسية البينينية، تركت منزل مخدومها بعد تعرّضها لضرر جسدي من قبَل صاحب عملها فتوجّهت فوراً الى مؤسسة انسان مدركة انها في وضع غير قانوني سيما انها لا تملك اوراقها الخاصة، معلنة انها على كامل الاستعداد لتحمل شتّى العقوبات مقابل عدم عودتها الى ذاك المنزل ثانية. وبعد عدة اتصالات مع صاحب العمل، تم الاتفاق على اعادته لمبلغ من المال مقابل تنازله عن الكفالة الى كفيل اخر وهذا ما حصل بالفعل .

يدفع الوضع الراهن بعاملات الاجنبيات من جميع الفئات عدم التقدم بشكوى ضد ارباب عملهن و متابعتها حيث يلمسن انها كثيراً ما تواجه اللامبالاة من قبل الشرطة بالاضافة الى شعورهن بخوف دائم من الاتهامات المضادة من قبل ارباب العمل. نحن في مؤسسة انسان نسعى دائماً الى كسر جدار الخوف لديهن والصراخ عالياً طالما انهن على حق . كل الحلول التي تطرحها مؤسسة انسان بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني الأخرى بالاشتراك مع العاملات الاجنبيات باتت قيد الدرس امام السلطات الرسمية التي عليها اتخاذ خطوات سريعة وحاسمة لوقف هذه الانتهاكات بحقهن .

منظمة انسان
سن الفيل، منطقة 1، شارع 88
هاتف: ٤٨٥٢٣٧ ١ ٩٦١+ – ٧٠٨٩٣١٤٤ ٩٦١ +
insan@insanlb.org
www.insanassociation.org

لماذا مدونة قواعد السلوك لمكاتب الاستقدام لعاملات المنازل في لبنان؟

نقابة أصحاب مكاتب الاستقدام في لبنان تتبنى مدونة قواعد سلوك لتحسين عمل المكاتب وضمان حقوق عاملات المنازل المهاجرات.

في ظل غياب قوانين واضحة تحمي حقوق عاملات المنازل المهاجرات واستثنائهن من قانون العمل اللبناني عمدت نقابة أصحاب مكاتب الاستقدام في لبنان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية لحقوق الانسان إلى وضع ميثاق شرف يحدد أطر عمل مكاتب الاستقدام. وفي ٦ حزيران ٢٠١٣ تبنت النقابة ميثاق الشرف خلال مؤتمر عقدته في جامعة الحكمة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومن تنظيم مركز كاريتاس لبنان للأجانب.

تهدف المدونة لوضع قواعد سلوك لعمل مكاتب الإستقدام في لبنان لتتلائم ولو بالحد الأدنى مع المعايير الدولية والانسانية الراعية لهذا القطاع.

فوفقاً للنقيب هشام البرجي، النقابة تواجه الكثير من التساؤلات المشككة بالفائدة المرجوة من وضع المدونة ومدى إمكانية تطبيقها والعمل بها وبالتالي تحسين واقع استقدام عاملات المنازل القائم حالياً.

ورداً على ذلك يقول البرجي، «جوابنا عن تلك الأسئلة لن يكون فقط بالرد الشفهي ولكن في الفعل الأيجابي على صعيد طريقة عمل المكاتب ورفعها من الدرك الأسفل واجوبتنا ستكون للجهات التي تنظر بتجرد ومن دون اي مصلحة ضيقة وخلفية غير سليمة».

وخلال المؤتمر قام المتحدثون بدعم تبني المدونة من قبل المكاتب التابعة للنقابة. وحذر البرجي بأن هناك الكثير من المكاتب الغير شرعية وغير منتمية للنقابة والتي تلطخ سمعة المهنة بشكل عام.

«ان غياب التشريعات والقانون الراعي والناظم للعاملات المنزليات واحساسنا بالمسؤولية الأخلاقية والمعنوية لحماية تلك العمالة جعلنا نلجأ ونصر على وضع مدونة قواعد السلوك، لعدة اسباب: اولاً، لتمييزنا عن المكاتب الغير شرعية والغير منضبطة والتي لا تعنى ولو بالحد الأدنى من أخلاقية عمل الاستقدام وثانياً لايماننا الراسخ بكل البنود الواردة في المدونة،» شرح البرجي.

ومن الجدير ذكره أن النقابة قامت بهذا الجهد لايمانها بان حماية العاملات وحفظ حقوقهن وكرامتهن هي حماية لكل الأطراف المرتبطة بهن: اي اسر وعائلات لبنانية ومكاتب استقدام. وحتى على الصعيد الوطني تسعى النقابة إلى تحسين الصورة المشوهة للمجتمع اللبناني الناجمة عن تصرفات عدد من الاسر اللبنانية او مكاتب استقدام تشوه صورة النسبة الأكبر.

وانبثقت مواد المدونة لدى وضعها عن إتفاقية رقم ١٨٩ الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١١ والتي وافق لبنان عليها آنذاك وتنتظر تصديقها بالبرلمان اللبناني.

وأعرب البرجي عن ايمانه بفعالية المدونة إلا أن كل هذه الأمور تحتاج الى امران اساسيان لتطبيق المدونة بطريقة لا لبس فيها وهي: أولاً المصادقة على تشريع مسودة قانون عمل العاملات في الخدمة المنزلية او ما توافق على تسميته (قانون بطرس حرب). وثانيًا رفع الدول الناشرة للعمالة للحظر الذي وضعته على لبنان من حيث انها تعيق تطبيق تلك المدونة وتترك مواطنيها تحت رحمة المافيات المستعدة دوما للعمل بظروف هذا الحظر.

«ان اضاءة شمعة خير الف مرة من لعنة الظلام، وهذه المدونة هي شمعة قطاعنا الممثل بنقابتنا لإنارة الطريق الصحيح لكل من اراد العمل بأخلاقية وحس مسؤولية بهذا القطاع،» يقول البرجي.

وفي نهاية المؤتمر، طرح أصحاب مكاتب الاستقدام الحاضرين عدد من الأسئلة على المتحدثين، كما وقام قسم منهم تسجيل أسماءهم للمشاركة في دورات خاصة تعمق من معرفتهم بمدونة السلوك وآلية تطبيق مراقبتها.

نقابة أصحاب مكاتب الاستقدام في لبنان
هاتف: ٣٦٣ ٢٤٢٢٠ ٩٦١١+
lic4services@gmail.com

نقابة أصحاب مكاتب إستقدام عاملات المنازل في لبنان

مركز الأجانب كاريتاس لبنان يحتفل بالذكرى السنوية الثانية لاتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٩ لعاملات المنازل المهاجرات

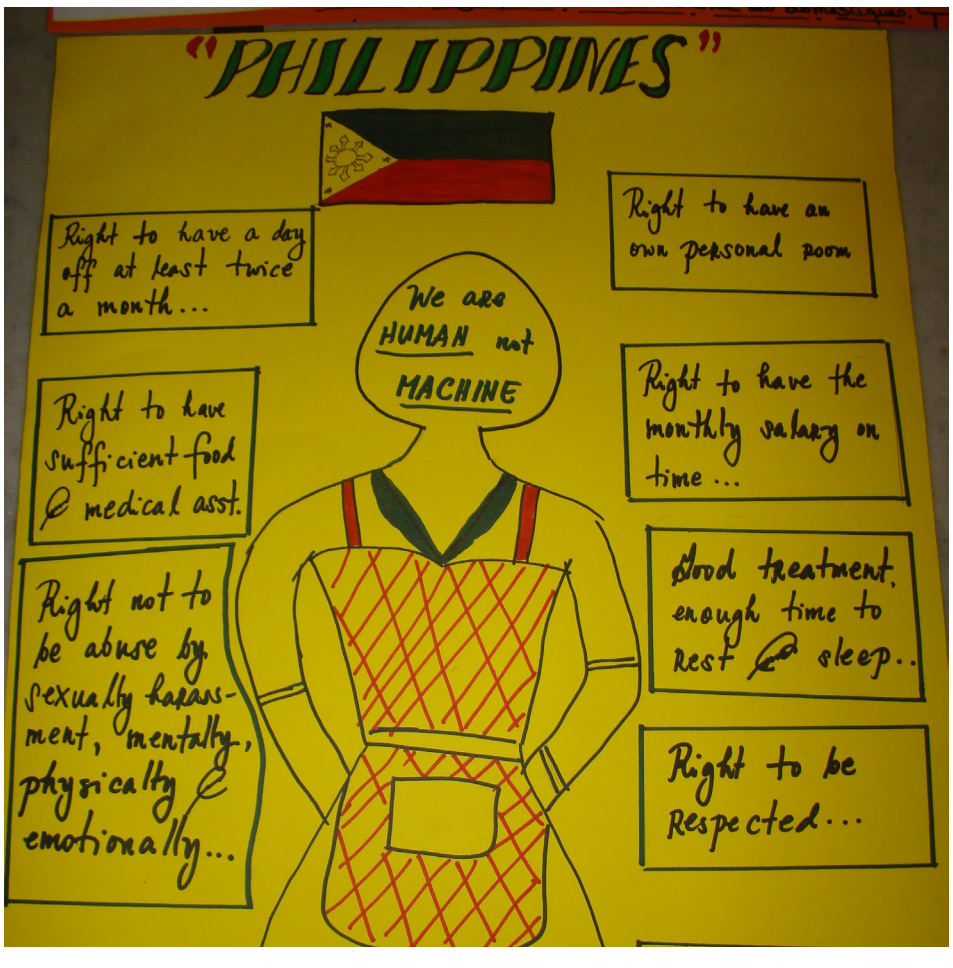

استفادت نحو ١٥٠ عاملة مهاجرة مقيمة في مراكز الإيواء التابعة لمركز الأجانب في رابطة كاريتاس لبنان من ثلاث جلسات توعوية تمحورت حول ضرورة مصادقة لبنان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ . للسنة الثانية على التوالي احتفل المركز بالاتفاقية من خلال تنظيم هذه الجلسات حول حقوق العمال في الخدمة المنزلية المهاجرين ومسؤولياتهم الواردة في الاتفاقية. وتم ذلك في ١٥ حزيران/يونيو حيث عقدت جلستان في مراكز الإيواء التابعة للمركز وواحدة في السفارة الفلبينية في لبنان. وعملت المشاركات في مجموعات بهدف فهم حقوقهن وواجباتهن في لبنان، وتبادل خبراتهن وأمنياتهن بمستقبل أفضل لهن ولغيرهن من عاملات في الخدمة المنزلية المحتملات.

وبالإضافة إلى العمل الجماعي، شرح المدربون أهمية الدور الذي تلعبه العاملة في الخدمة المنزلية في لبنان، وقدموا لهن معلومات وافية ليتمكنّ من حماية أنفسهن مستقبلاً في بلدانهن حسب المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتوافقن المشاركات على أن المصادقة على هذه الاتفاقية تمثل جزءاً من عملية طويلة تحتاج إلى كل دعم قد تحصل عليه. وأخيراً وقعت المشاركات على لافتة ضخمة تطالب بالمصادقة على الاتفاقية ووضعن بصماتهن عليها.

ورددت إحدى أفراد المجموعة الفلبينية المشاركة «نحن لسنا آلات». طالبت مجموعة عاملات في الخدمة المنزلية من دول إفريقية ناطقة باللغة الفرنسية ، «ارفعوا البطاقة الحمراء لوقف العنف ضد العاملات في الخدمة المنزلية المهاجرات». وفي نهاية الجلسات، أصبحت المشاركات أكثر الماماً بحقوقهن ومسؤولياتهن في حال رغبن في العودة إلى لبنان والعمل فيه أو في أي بلد آخر.

كاريتاس لبنان مركز الأجانب
سن الفيل، شارل حلو، مركز تقلا
هاتف: ٤/٣/٢/١/ ٠٠٥٠٢ ١ ٩٦١+
فاكس: ٠٠٥٠٢ ١ ٩٦١+تحويلة: ٢٠٣
info@eclmc.org; carimigr@inco.com.lb
www.caritasmigrant.org.lb

المفكرة القانونية ترصد أحكام "الفرار"

(ننشر فيما يلي مقتطفات من المقال المنشور في العدد العاشر من «المفكرة القانونية» (تموز ٢٠١٣) والذي صدر ضمن اطار التعاون مع منظمة العمل الدولية لتسليط الضوء على الاعمال القضائية الصادرة في قضايا العاملات في الخدمة المنزلية .)

لقد تم رصد ٦٢ حكماً صادراً خلال العام الحالي في عدد من المحاكم تم فيها وصف ترك العاملة المنزلية لعملها في منزل صاحب ب «الهروب» أو «الفرار». واللافت خلو النصوص القانونية التي تشكل إسنادا للادعاء أو للحكم ضد العاملات من عبارتي الهرب والفرار واللتين تستحضران صور «العبيد» الهاربين من الذين يمارسون عليهم حقوق الملكية. واستخدام هاتين العبارتين انما يؤشر الى مدى قوة الأفكار المسبقة المتمثلة بشيوع الصورة النمطية الدونية للعاملات في الخدمة المنزلية.

ومن بين المواد التي تستند اليها الأحكام لمعاقبة ترك العمل أساساً المواد ١٥ و٢١ من المرسوم ١٩٦٤/١٧٥٦١ التي تفرض على كل أجنبي أن يحصل على موافقة وزارة العمل المسبقة إذا أراد أن يغير نوع عمله أو المؤسسة التي يعمل فيها. وبناء على هذه المواد، خلص عدد من الأحكام الى القول بأن إقامة العاملة التي تركت عملها من دون مراعاة أحكامها تصبح تلقائيا في وضع غير شرعي. واللافت في هذا المجال أنه تم تطبيق هذه المادة في حالات لم يثبت فيها أي دليل على قيام العاملة بأي عمل جديد.
كما استبعد عدد من الأحكام الأخرى هذه المواد، مع الاكتفاء بالحكم على أساس المادة ٧ من القرار ١٩٦٩/١٣٦ ، التي تنظم مسألة إثبات وجود الأجانب في لبنان، فارضة على كل أجنبي يحمل بطاقة إقامة سنوية ويقيم في لبنان لمدة تفوق ثلاثة أسابيع أن يتقدم خلال الأسبوع الذي يلي انقضاء هذه المدة الى مركز الأمن العام التابع له محل إقامته بغية الحصول على بطاقة إثبات وجود له. وبذلك، وبخلاف ما يفرضه التوجه القضائي الأكثر شيوعاً بالاستناد الى المادة١٥ ، يكون للعاملة الراغبة بترك عملها وفق هذا التوجه الاجتهادي أن تتحرر من الملاحقة الجزائية من خلال تبليغ المديرية العامة للأمن العام مقامها الجديد فقط، من دون الحاجة الى الحصول على موافقة مسبقة من وزارة العمل أو من صاحب العمل، الأمر الذي يسمح مبدئياً بفك الرابط بين عقد العمل وشرعية الإقامة.

إلا أنه بالرغم من هذا الاختلاف الهام على الصعيد المبدئي، يبقى أن المقاربتين تؤديان عملياً الى نتائج متشابهة تتمثل في معاقبة العاملة بنتيجة تركها للعمل، اذ يندر جدا أن تقوم عاملة بإبلاغ السلطات بتغيير محل اقامتها (وهو أمر لا يحدث إلا في حال لجوئها الى السفارة) وذلك إما لجهلها الكامل لهذا الموجب أو لخوفها الشديد من توقيفها ومحاكمتها بجرم الفرار وفق ما بات شائعا ومعلوما. كما يلحظ ان عقد العمل الموحد يلزم الصمت بشأن إجراءات الفسخ أو مفعوله على الوضع القانوني للعاملة.

واللافت ان جميع هذه الاحكام تنتهي الى إدانة العاملات فور التثبت من واقعة «الفرار» والامتناع عن إبلاغ السلطات العامة بذلك، من دون البحث في الأسباب التي دفعت بها الى ذلك، وتحديدا فيما إذا كانت أقدمت على «الفرار» أو بسبب خطر معين أو ردا على تعد أو إيذاء جسدي ونفسي أو استغلال أو إخلال صاحب العمل بأي من شروطه والتزاماته وعلى رأسها موجب عدم تسديد البدلات. والتطرق لأسباب الترك لا يفيد فقط في معرفة ما إذا كان نتيجة أسباب قاهرة أو بدافع الضرورة بل أيضا في معرفة ما إذا كانت عاملة المنزل قد تعرضت لأفعال تجعلها ضحية اتجار، ما يسمح لها بالتبرر من الملاحقة.

تابعوا آخر أعمال مرصد قضايا العاملات في الخدمة المنزلية في العدد ١١ من «المفكرة القانونية» الذي صدر في آخر أيلول ٢٠١٣، وهو يتناول حالة عاملة انتهى القضاء الى تبرئتها من ادعاء صاحبة العمل بالسرقة، بعدما كان تم احتجازها لسبعة أشهر وترحيلها من دون تعويض. وتظهر هذه القضية الخلل الفادح في نظام الكفالة غير القانوني حيث يؤدي ادعاء صاحب العمل الى مظالم جمة بحق العاملة، فيما يظهر الحكم القضائي، براءة أو ادانة، بمثابة رأي ليس له أي تأثير فعلي على وضعها.اما العدد ١٢ من«المفكرة القانونية» الصادر في آخر تشرين الثاني، فانطلق من هذه القضية ليبحث في الدور الذي تلعبة المديرية العامة للامن العام والنيابات العامة في تقرير مصير العاملة قبل احالتها ومثولها امام القضاء وبالتالي في كيفية تنظيم محاكمتهاغيابيا.

المفكرةالقانونية
النخيل بناء، بلوك ب، الطابق ١
شارع المتحف - بدارو بيروت - لبنان
هاتف: ٦٠٦٣٨٣ ١ ٩٦١ +
info@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com

حكايتي

كفى كلاماً .. فلنبدأ التحرك..

قصة آنا فرناندیز - تحرير: رينا تمساح

أشعر بالحزن الشديد، عندما أنظر إلى الفتيات المشابهات لي.. أتيت للعمل هنا تاركة عائلتي، كي أستطيع أن أجمع بعض الأموال لأرسلها لهم. ولكن بعد أن بدأت بالعمل استدركت أنني خسرت كل شيء.. وحالتي هي حالة الكثيرات من الفتيات العاملات في المنازل. فأحياناً لا نتقاضى أجرنا، وأحياناً أخرى لا نحصل على سرير لائق لننام عليه. وانسى امكانية الحصول على أي رعاية طبية لان ذلك مطلب بعيد المنال لنا. فعندما نصل إلى هذا البلد نكون يافعات، ومع مرور السنين نلاحظ أننا أهدرنا سنوات شبابنا، أفضل أيامنا، محاولين يائساً أن نعمل رغم كل الظروف الصعبة. وفي النهاية، نجد أنفسنا دون اي مدخرات، أو بدل تقاعد، بصحة متردية ومستقبل مهدور.

اسمي أنّا فرناندیز، من سري لانكا. أتيت للعمل في لبنان بناءً على طلب والدتي منذ ١٥ عاماً، بعد أن أمضت حياتها بالعمل المنزلي هنا. لحسن حظي، عملت طوال هذه السنين لدى عائلة لبنانية محترمة، لم تتعرض لحقوقي بأي شكل. إلا أنه في السنتين الأخيرتين اتفقت مع كفيلي بأن أترك العمل لديه لأعمل بشكل حر في أكثر من منزل وربما أجمع المزيد من المال لأرسله إلى أهلي في سري لانكا. وافق كفيلي على ذلك بشرط أن أتحمل كل تكاليف اقامتي المادية من تجديد الاقامة، عقد العمل، والتأمين الصحي في حين يمضي هو أوراق كفالتي. وبذلك أصبحت مسؤولة كلياً عن مصاريفي الشخصية من مسكن، مأكل، وحاجيات أساسية أخرى.

ولكن للأسف، رغم تضاعف مقدار العمل الذي قمت به، لم أتمكن من زيادة مدخراتي حيث لم يبق أي من الأموال التي أحصلها في نهاية كل شهر. ومن المضحك أنني أدفع أيضاً تكاليف التأمين الصحّي ولكن أحصل على أقل قدر من الخدمات الصحية بالمقابل! فعندها شعرت أنه لا بد من القيام بشيء لحل هذه المشكلة، ولو اقتصر ذلك على الحديث عن المشكلة.
وعندما كنت أشكي همومي لصديقتي مالا، وهي من الناشطين في المجتمع السريلانكي في لبنان، أخبرتني عن لجنة جديدة لعاملات المنازل، تعمل للدفاع عن حقوقهن. وشجعتني على الانضمام إلى اللجنة المؤلفة من عاملات من مختلف الجنسيات واللواتي يجتمعن كل نهار أحد في الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.
استمعت إلى نصيحتها وذهبت إلى احدى الاجتماعات حيث التقيت بعدد من النسوة من الفليبين، اثيوبيا، بنغلادش، النيبال وغيرها. وخلال اجتماعاتنا، كنا نتعلم أكثر عن حقوق عاملات المنازل، وسرعان ما اكتشفت أن العاملات يعانين بغض النظر عن جنسياتهن. فأول خطأ يبدأ حين توقع العاملة على عقد العمل دون أن تدرك مضمونه حتى! كما غالباً ما نجهل ما هو دور وكالات الاستقدام في لبنان وما مصداقية الوعود التي وعدنا بها في بلدنا الأم.
فوكالات الاستقدام التي نتعاقد معها في بلدنا الأم يخبرونا بأننا سنعمل ٨ ساعات فقط كل يوم، وسيكون لدينا يوم عطلة كل أسبوع، وسيتوفر لنا وجبات طعام صحية بشكل منتظم، وسنتقاضى أجرنا شهرياً بشكل دوري. ولكن للأسف معظم العاملات اللواتي يأتين ينتهي بهن الأمر دون معظم هذه الحاجات الأساسية.

وعندها، يشعرن بالصدمة، وثم الخوف فالضياع، ولذلك يهربن أحياناً.. وعندما تقرر العاملة أن تهرب فقد تواجه الكثير من المشاكل، كما تواجه أي فتاة عاملة مشاكل ما إذا عملت في أي مهنة في بلد أجنبي. وأحياناً، تجد طريقاً أفضل. فالخياران موجودان، ولكن أحياناً يكون الطريق الأفضل بعيد المنال.
فعندما يأخذ المستخدم اللبناني أوراق العاملة الثبوتية وجواز سفرها فتصبح الأمور أسوأ وتصبح معلقة دون أي نوع من الحماية.
فبعد انضمامي إلى اللجنة التأسيسية لنقابة عاملات المنازل في الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان قررنا العمل على حل هذه المشاكل لتحسين وضع العاملات.
فكلنا يئسنا وتعبنا من «الكلام» ونريد أن يبدأ الفعل! نحن في سعي لنشاط حقيقي منظم، قانوني، وفعال ولا بد أن يكون سريع أيضاً.
اليوم، أشعر أنني أقوى لأنني قادرة على تحقيق التغيير من خلال اللجنة التأسيسية لنقابة عاملات المنازل. وبفخر، تشاركت تجربتي مع عدد من الناشطين والنقابيين في أيلول الماضي خلال مؤتمر في النيبال حول تطوير التعاون بين الاتحادات العمالية في دول المنشأ للعمال الأجانب والدول المستقبلة. وشاركت في المؤتمر الذي أعدته أكتراف/ منظمة العمل الدولية رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان والذي يدعم اللجنة بشكل كبير. شعرت بالفخر خاصة عندما علمت أنني عاملة المنزل الوحيدة الآتية من المنطقة العربية والتي تتشارك بتجربتها أمام كل الحضور مطالبة بظروف عمل لائقة للعمال المنزليين والدموع في عيناي.
اليوم أنا فخورة أنني وصلت إلى هذه المرحلة حيث أتيت إلى هذا البلد منذ ١٥ عاماً كعاملة منزل، وأنا اليوم أطالب بحقوق عاملات المنازل، لأساعدهن في التعبير عن أنفسهن والدفاع عن حقوقهن. لقد اكتفينا من كثرة كلام المسؤولين ووعودهم المغرضة، والمؤتمرات التي تصدر بيانات غير مفيدة. يجب أن نتحرك.. الآن..

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان نحو تنظيم عاملات المنازل

لم يكن بالحدث العابر، أن يتزامن موعد دخول اتفاقية العمال المنزليين رقم ١٨٩ لعام ٢٠١١ الصادرة عن منظمة العمل الدولية حيز التنفيذ في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مانحة حقوق العمال الرئيسية للعمال المنزليين في جميع أنحاء العالم، مع إعلان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان عن إنشاء مقر نقابي للعاملات المنزليات، ينتسبن إليه ويجتمعن فيه ويترددن عليه للتحادث في شؤونهن ومشاكلهن والتشاور وتوثيق قضاياهن والبحث عن حلول.

كما لم يكن الإعلان عن وجود مساعٍ جدية لإنشاء نقابة لهن بالخبر العادي أو صدفة زمنية مفتعلة للإعلان فولكلورياً عن حدثٍ ما بالتزامن مع استحقاق دولي بهذا الحجم وهذه الأهمية، إنما جاء ثمرة جهود مضنية وحثيثة، تخطينا الكثير من العراقيل وواجهنا خلالها كماً هائلاً من الانتقادات. لكن كان أصعب ما فيها محاولات نيلنا ثقة العاملات أنفسهن، وقناعتهن بجدوى ما نقوم به وإشعارهن بأهمية وجود نقابة عمالية كـ(مفهوم ومهام وإطار تنظيمي) تعمل لتحسين ظروف العمال دون تفرقة أو تمييز من أي نوع كان.

هذا بالإضافة إلى ضمان حقهن بالانتظام في صفوفها والعمل على إحداثها في حال عدم وجودها. هذه الثقة التي لم نكن، لولاها، لنتخطى المحاذير القانونية والتنظيمية، والعراقيل المصطنعة التي واجهتنا، والتي كانت أكبر بكثير من حجم توقعاتنا؛ وتحديداً الاجتماعية منها، ونظرة المجتمع لهذه الفئة من العمال وردة فعله السلبية على ما نقوم به.

استناداً الى نظامنا الداخلي، يُسمح لكافة العمال ممن ليس لديهم نقابات، بالانتساب الى الاتحاد الوطني. وعلى هذه القاعدة بدأت نواة نقابة للعاملات المنزليات بالتشكُّل..

فاستناداً الى نظامنا الداخلي، يُسمح لكافة العمال ممن ليس لديهم نقابات، بالانتساب الى الاتحاد الوطني. وعلى هذه القاعدة بدأت نواة نقابة للعاملات المنزليات بالتشكُّل، على خط موازٍ لهذه الخطوة، واستناداً إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، لا سيما الاتفاقية (رقم ٨٧) الخاصة بالحريات النقابية وحماية حق التنظيم النقابي. وبذلك توصلنا إلى "ربط نزاع" مع الحكومة اللبنانية برفعنا دعوى ضدها أمام منظمة العمل الدولية، لحرمانها لفئات مهنية ووظيفية عديدة من حق التنظيم النقابي واستثنائها لشرائح عمالية واسعة كانت حتى الأمس القريب، أسوةً بعمال المنازل، مهمشة وغير معترف بوجودها أو بمهنها أو حتى بحقها كمواطنين بأي نوع من الضمانات القانونية والاجتماعية.

مبروك لعمال المنازل نقابتهم وسيُكتب يوماً، وبحروف من ذهب، على صفحات تاريخ الطبقة العاملة اللبنانية: "إن أول من بادر إلى تأسيس نقابة لعمال المنازل هن العاملات المنزليات المهاجرات. وكان ذلك فاتحة لتأسيس نقابات عمالية لفئات أخرى مشابهة، وبداية عهد جديد في تاريخ النقابات اللبنانية بتخطي المحاذير القانونية التي تمنع على العاملين في القطاع العام من تأسيس نقابات أو الانخراط في صفوفها ".

الاتحاد الوطني لنقابات العمال
والمستخدمين في لبنان
هاتف: ٥٤٣ ٧٠٧ ١ ٩٦١+
خليوي: ٨٤٠ ٧٨٣ ٣ ٩٦١ +
fenasol@gmail.com

ممثلات عن وزارات لبنانية يخضن غمار اتفاقية منظمة العمل الدولية لحقوق عاملات المنازل

كان اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ لضمان العمل اللائق لعاملات المنازل عام ٢٠١١ انجاز بحد عينه لا سيما كونه اعتراف عالمي بأن العمل المنزلي هو "عمل" كأي عمل آخر. وبما أن الاتفاقية وضعت الأسس لجعله عملاً لائقاً في كل أنحاء العالم، كان لا بد من خلق فرص لشرح أبعاد الاتفاقية والتعقيدات المحيطة بالعمل المنزلي وذلك من خلال دورة تدريبية نظمها مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية من ٨ حتى ١٢ تموز في تورينو، ايطاليا.

تهدف الدورة إلى تعريف المشاركين/ ات على مبدأ العمل اللائق ضمن اطار العمل المنزلي، ونشر الوعي حول ضرورة تطوير آليات مناسبة للترويج له. كما وتسلط الضوء على السياسات والتحديات القانونية لتطبيق الاتفاقية لا سيما من منظور النوع الاجتماعي ليتمكن المشاركين/ ات من تطوير استراتيجيات تتصدى للانتهاكات والاستغلال الحاصل على أرض الواقع.
وبذلك، دعا المكتب الاقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية من خلال مشروع "تعزيز حقوق عاملات المنازل في لبنان"، الممول من الاتحاد الأوروبي، وزارات مختصة للمشاركة في هذه الدورة. وقد شاركت عضو اللجنة الاستشارية في للمشروع، مارلين عطا الله ممثلة وزارة العمل، والقاضية رولا صفير ممثلة وزارة العدل، والملازم أول أدريانا صفير ممثلة الأمن العام/ وزارة الداخلية.
وجدت عطا الله بأن مشروع القانون الخاص الجديد المقتبس من الاتفاقية سيساهم فعلياً بحماية حقوق عاملات المنازل على أرض الواقع في لبنان.
وفي الممارسات الحالية، تقول عطا الله أنه يتم العمل على بنود القانون لتتوافق مع الأسس الدولية إلا أنه لا بد أن يصادق مجلس النواب على الاتفاقية كخطوة أولى. وتُثير عطا الله نقطة هامة بقولها، "لا بد أن نقوم بتوعية المجتمع حول هذا الموضوع لأن الاتفاقية مبنية على أطر اجتماعية نفتقد لها للأسف".

كما أبدت اعجابها بتجربة دولة ماليزيا في ضبط معاملات عاملات المنازل من خلال عدم تجديد اجازات العمل لأي عاملة الا بعد تقديم كشف حساب مصدق يثبت استلامها لأجرها كاملاً. من جهتها، أبدت بستاني وصفير اعجابهن بتجربة دولة ترينيداد وتوباغو لاعتمادها قانون عمل منفصل ومختص بعاملات المنازل.
من جهتها، تقرّ القاضية صفير أنها المرة الأولى التي تتعرف فيها على هذه الاتفاقية كما أنها المرة الأولى التي ترى الأمور من وجهة نظر العاملة مقارنة بوجهة نظر صاحب/ة العمل وتقول:
"أؤيد كل بنود الاتفاقية ولكن يجب أن نخلق توازناً مع حقوق أصحاب العمل في لبنان أيضاً".
وتضيف، "من الصعب أن يطابق قانون العمل اللبناني الاتفاقية رقم ١٨٩".
أما الملازم الأول بستاني اعتبرت أنه في ظل الممارسات الحالية، لا تتوانى مؤسسات الدولة عن القيام بجهد أكبر من أجل تحسين ظروف عمل العاملات. فمثلاً يتم ضبط طلبات تأشيرات العمل في لبنان بشكل اكبر بهدف حماية عاملات المنازل، وذلك من خلال رفض الأمن العام لأي طلب يفتقد للأوراق التالية: عقد ايجار يضم مساحة منزل صاحب العمل، افادة راتب لصاحب العمل (على ألاّ يقل الراتب عن ألف دولار أميركي) أو كشف حساب (على أن يتعدى ١٠ مليون ليرة لبنانية) وغيرها.
ووفقاً لها "ان ارتفاع نسبة الانتحار وهروب العاملات والإساءة لهن هو ما يشجعنا في الأمن العام على تشديد الاجراءات بهذا الشكل".

وبوصفها لتأثير الدورة عليها شخصياً، تقول بستاني، "كنت أعامل عاملات المنازل بشكل جيد بالنسبة لي، ولكن اكتشفت انني أستطيع أن أعاملهن بشكل أفضل بكثير".
وعلى صعيد المتابعة والخطوات القادمة، تصر مارلين عطاالله على أهمية المصادقة على الاتفاقية ومن ثم مراقبة تطبيق القانون، الشأن الذي قد يستدعي الكثير من الوقت.
وتعتبر القاضية صفير، "ان أهم الخطوات التي يجب أن نقوم بها حالياً هي تثقيف المجتمع حول حقوق عاملات المنازل. وعلى الصعيد القانوني، يجب أن يشارك المحاميون/ات والقضاة في محاضرات توعوية حول الاتفاقية وحول حقوق عاملات المنازل".
من جهته، سيلتزم المكتب الاقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية بدعم المشاركات الثلاث لنقل تجربتهن والمعارف التي اكتسبتها خلال الدورة عبر تنسيق نشاطات توعوية مع كل من وزاراتهن المعنية.

منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية
مبنى أريسكو بالاس، شارع جستانيان، القنطاري، بيروت، لبنان
هاتف: ٧٥٢ ٤٠٠ ١ ٩٦١+
mezher@ilo.org
www.ilo.org/arabstates

PROWD

مقابلة

مقابلة مع سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان: أنجيلينا ايخهورست

بقلم جهينة خالدية

١) يهتم الاتحاد الأوروبي بالعديد من المشاريع في مختلف المجالات. كيف تصفون اهتمامكم بموضوع "عاملات المنازل المهاجرات"؟

تشكل معاملة العمال المهاجرين بشكل عام وعاملات المنازل المهاجرات بشكل خاص مصدر قلق، ملح وعاجل. ويواصل "الاتحاد الأوروبي" معالجة هذه القضية في إطار حوارنا السياسي مع لبنان، ومن خلال تقديم مساعدة مالية للمنظمات التي تقوم بالتوعية حول وضع هؤلاء العمال، وتقترح التشريعات اللازمة لتحسين الإطار القانوني لهم، كما تدعم الأفراد الذين يعانون من الاستغلال.
وبما أن عاملات المنازل المهاجرات مستثنيات من قانون العمل اللبناني، بموجب المادة السادسة منه، لأنهن يعملن داخل المنزل، فهن غالباً عرضة للتمييز والاستغلال، وليس لديهن سوى وسائل محدودة للحصول على حماية قانونية.
ولذا دعا "الاتحاد الأوروبي" مراراً وتكراراً السلطات اللبنانية إلى ضمان تغطية قوانين العمل اللبنانية للعمال والعاملات المهاجرين، لاسيما المنزليين، بحيث تحمي حقوقهم. ودعا الاتحاد أيضاً إلى وضع حد لنظام الكفالة الذي يعتبر أمراً واقعاً، للحصول على آليات انتصاف قانونية للعمال المهاجرين.
ويُذكر أن الدول الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي" أيضاً نشطة جداً في هذا المجال وتواصل التأكيد على ضرورة تحسين آليات الحماية والإطار القانوني الذي ينظم حقوق العمال المهاجرين في لبنان.

٢) هل لاحظتم في السنوات الأخيرة تحقق أي تقدم في معالجة المشاكل الرئيسية التي يواجهها العمال المنزليون، بحيث يستفيد كل من البلدين، المنشأ والمضيف؟

لا شك أن الوعي بشأن هذه المشاكل في ازدياد، بما في ذلك في وسائل الإعلام، ولكني لن أذهب بعيداً بالقول إنه أن تم إحراز تقدماً حقيقياً. فالعقبة نفسها التي كانت موجودة منذ سنوات عديدة لا تزال قائمة، وهي غياب الإطار التشريعي لحماية المهاجرين، وإفلات المخالفين من العقاب، الخ.
وهنا تجدر الإشارة إلى ازدياد عدد القضاة الذين يسجلون سوابق قضائية لحماية حقوق المهاجرين استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان. وهذه إشارة مشجعة.
ولكن للأسف أسهمت البيئة السياسية في البلاد وعدم وجود حكومة في الفترة الحالية بالركود الفعلي وتأخر محاولات عدة للمضي قدماً نحو ضمان حقوق الإنسان الأساسية للعمال المهاجرين الذين جاؤوا إلى هنا للعمل وإعالة أسرهم في الخارج.
أما في ما يتعلق بالبرنامج الذي يموله "الاتحاد الأوروبي" حالياً مع "منظمة العمل الدولية"، فيسرني أن أشير إلى أن أحد أنشطته الرئيسية الناجحة هو وضع مدونة لقواعد السلوك من قبل وكالات الاستقدام. وهي خطوة أخرى نحو تحسين الإطار القانوني للعمال المنزليين والعاملات المنزليات، وجعله منسجماً مع المعايير الدولية.

٣) يمول "الاتحاد الأوروبي" عدة برامج ومشاريع ينبغي أن تحسن ظروف عمل العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان. هلاّ أخبرتنا المزيد عن البرامج والمشاريع الحالية والمستقبلية؟

يمول "الاتحاد الأوروبي" حالياً عدة مشاريع تعزز حقوق العمال المهاجرين والعاملات المهاجرات في لبنان. ونحن نمول "منظمة العمل الدولية" (٢ مليون يورو) بهدف تقديم المساعدة لمختلف أصحاب المصلحة حول سبل زيادة الالتزام بمعايير العمل الدولية للمهاجرين. ويشمل البرنامج وضع السياسات، والتوعية، وبناء قدرات مزودي الخدمات، بما في ذلك وزارة العمل، والأمن العام، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، ونقابة مكاتب الاستقدام الخاصة، فضلاً عن تمكين أكثر من ١٠٠ عاملة منزلية مهاجرة وبناء الشبكات. وتنظم البرامج زيارات مقبلة جيدة لنشر أدوات توعية مبتكرة تستهدف الأطفال، فضلاً عن تنظيم مسابقة إعلامية، وإجراء مسح يوفر لأول مرة بيانات واقعية عن الظروف المعيشية للعاملات المنزليات المهاجرات والعمال المنزليين المهاجرين. ونحن نشكل أيضاً جزءاً من حملة توعية تستهدف العمال أنفسهم وأصحاب عملهم عبر دليل معلومات أُنتج من خلال المشروع بالتعاون مع وزارة العمل.ويدعم "الاتحاد الأوروبي" أيضاً مركز "كاريتاس" من خلال مشاريع مختلفة (تصل قيمتها إلى ٢,٢٥ مليون يورو) للتوعية بشأن حقوق المهاجرين وتوفير الدعم المباشر للمهاجرين المحتجزين أو الذين يعانون من الاستغلال. وهو يضع سوابق قضائية تحمي حقوق المهاجرين ويتعاون مع سفارات بلدان المنشأ والمنظمات فيها.

٤) ما هو موقف "الاتحاد الأوروبي" بشأن المعايير الدولية التي تسرع عجلة التغيير، وهل ثمة مبادرات تدعم التوقيع على اتفاقيات حق العمال الأجانب في التنظيم في لبنان على سبيل المثال، أو على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين؟

في إطار حوارنا السياسي، نحث الحكومة اللبنانية على التصديق على جميع الاتفاقيات ذات الصلة التي يمكن أن تزيد حماية حقوق الإنسان في لبنان بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين.
ولكن دعونا نضع في اعتبارنا أن المصادقة على النصوص الدولية ليس كافياً، إذ يجب إدراج مبادئها بفاعلية في التشريعات الوطنية. كما يتمثل التحدي الحقيقي في تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات.وتحتوي "خطة عمل الاتحاد الأوروبي ولبنان" على أحكام محددة تعزز التزامنا بتحسين الصلات بين الهجرة والتنمية، فضلاً عن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين. علاوة على ذلك، هناك إشارة خاصة لضمان الالتزام بالتنفيذ الفعال لمعايير العمل الأساسية وتعزيزه على النحو المحدد في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية.

٥) ما هي الخطط المستقبلية لـ"الاتحاد الأوروبي" لتعميم حقوق العاملات المنزليات المهاجرات؟

يواصل "الاتحاد الأوروبي" دعوة السلطات اللبنانية لتأمين حماية قانونية كافية لجميع العمال المهاجرين وإعداد وتنفيذ سياسات فاعلة تكفل حقوقهم في جميع الأوقات.وسنواصل أيضاً توفير دعم كبير بما يسهم في تحسين وضع العمال المهاجرين في لبنان، على مستوى السياسات وعن طريق دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز حقوق العمال المهاجرين وحمايتها.

٦) كيف يتعاون "الاتحاد الأوروبي" ويتواصل مع الأطراف الأخرى المعنية بموضوع "العاملات المنزليات المهاجرات"، من وزارة العمل، ومنظمة العمل الدولية، وأكثر من ١٨ منظمة غير حكومية؟ ما هو دوركم في هذا التعاون: التمويل، أم التوجيه، أم تبادل الخبرات أيضاً؟

نحن نجري حواراً نشطاً مع جميع أصحاب المصلحة والسلطات اللبنانية ونحثها على اعتماد تشريعات ذات صلة وتنفيذ آليات تفتيش، ومع المنظمات الدولية التي نقدم لها الدعم لزيادة الامتثال بالالتزامات الناشئة عن المعايير الدولية، ومع المجتمع المدني الذي نقدم له الدعم لتنفيذ مبادرات قيمة، وكذلك مع العمال المهاجرين مباشرة حيث نستمع إلى همومهم ونبدي لهم التزامنا بحماية حقوقهم وحقوق الإنسان، مثلما فعلنا مثلاً أثناء الماراثون الأخير من أجل حقوق المرأة في لبنان عندما "ركضنا" معاً طالبين حقوقاً وحماية إضافية ضد الانتهاكات.

٧) ما هي الموازنة المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي إلى كل من البرامج ذات الصلة بهذا الملف؟

لدينا حالياً ثلاثة مشاريع بقيمة إجمالية قدرها ٤,٢ مليون يورو، ولكن الأهم هو التزامنا المتواصل والمتجدد بالوقوف بحزم مع حقوق العمال المهاجرين.

وصفة طعام

لفافات لومبيا المخبوزة

من الفلبين

المصدر: www.food.com

المقادير

رطل واحد من لحم الدجاج/ الخنزير هبرة مطحونة
جزرة واحدة متوسطة الحجم، مفرومة فرماً ناعماً
بصلة واحدة متوسطة الحجم، مفرومة فرماً ناعماً
علبة واحدة (٨ أونصات) من الكستناء، مجففة ومفرومة فرماً ناعماً
علبة واحدة (٨ أونصات) من براعم الخيزران، مجففة ومفرومة فرماً ناعماً
٨ فصوص من الثوم
ملعقة صغيرة من الزنجبيل الطازج المبشور
٢ ملعقة صغيرة من صلصة الصويا
ملعقة صغيرة من الفلفل الأسود
حزمة واحدة من قطائف وونتون
بيضة كبيرة
مقادير صلصة التغميس
ربع كوب سكر بني
نصف كوب من الخل الأبيض المقطر
ملعقة صغيرة من صلصة الصويا
٢ ملعقة صغيرة من الماء
ملعقة صغيرة من نشاء الذرة، يخلط مع الماء
٢-٣ ملاعق صغيرة من الزنجبيل الطازج المبشور

طريقة التحضير

ضع في وعاء كبير لحم الدجاج/ الخنزير، والجزر، والبصل، والكستناء، وبراعم الخيزران، والثوم، والزنجبيل، وصلصة الصويا، والفلفل.
حرك الخليط حتى يمتزج جيداً، ثم غطِّ الوعاء وضعه في الثلاجة طوال الليل.
ابسط نحو ١٠ قطائف في وقت واحد، ثم لف خليط اللحم بسماكة إصبع تقريباً وبطول الشريحة.
لف الشريحة، وادهن الأطراف بالبيض المخفوق، وأغلق اللفافة.
ضع الشريحة على صينية خَبز بحيث يكون الجزء المغلق نحو الأسفل، وكرر العملية حتى تنتهي.
اخبز في فرن ساخن على حرارة ٤٥٠ درجة مئوية، لمدة قرابة ٢٠ دقيقة.
اخبزها حتى تصبح الشرائح ذات لون بني ذهبي.
تقدم ساخنة.
يمكنك اعدادها مسبقاً والاحتفاظ بها بعد خبزها في الثلاجة مدة ٣ أيام، أو مجمدة مدة ٤ أسابيع.
لإعادة التسخين (وإن كانت مجمدة) اخبزها بصينية في فرن لمدة ١٠ دقائق - اقلب اللفائف مرة واحدة.

صلصة التغميس

امزج السكر البني والخل وصلصة الصويا في مقلاة بحجم ٣,٥ لتر.
حرك المزيج على نار قوية حتى يذوب السكر.
اخلط نشاء الذرة بالماء وأضفه إلى خليط السكر وحركه حتى يغلي الخليط.
أطفئ النار وحرك المزيج مع إضافة الزنجبيل.
يكفي لإعداد ٣/٢ كوب ويمكنك مضاعفتها.

الوقت الاجمالي: ٣٥ دقيقة
مدة الخَبز: ٢٠ دقيقة
بلد المصدر: الفلبين

جدول النشاطات

	المنظمة	النشاطات	الاتصال
كانون الأول ٢٠١٣	كاريتاس لبنان مركز الأجانب	يوم العمال المهاجرين	نهى روقص هاتف: ٠١٥٠٢٥٥٠، تحويلة: ١٥٧ محمول: ٠٣٠٨٣٥٦٣ nroukoss@eclmc.org
	حركة مناهضة العنصرية	حفل عشاء ليبومو لنهاية العام ليلة الأفلام: أيام الاثنين، ٩، ١٦، ٢٣، ٣٠ ليلة الألعاب: أيام الأربعاء، ١١، ١٨، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	جينا هاتف: ٧٠٨٩٦٦٦٦
كانون الثاني ٢٠١٤	مؤسسة عامل	حفل الاختتام - الاحتفال بالعام الجديد	مايا جزيني هاتف: ٠١٣١٧٢٩٣ محمول: ٠٣٠٣٧٣٢٣ mdw@amel.org.lb لوبان طي هاتف: ٠١٣١٦٢٩٣ محمول: ٧٦٨٠٣٣٣٤
	منظمة كفى عنف واستغلال	تعزيز حقوق العمال المنزليين المهاجرين بالتصدي للهجرة المتواصلة بين بلدان المنشأ ولبنان - مؤتمر إطلاق كتاب: إذا لم يكن من أجل النظام... عاملات منزليات مهاجرات في لبنان يروين قصصهن	رولا أبي مرشد هاتف: ٠١٣٨١٢٤٥ rola.abimourched@kafa.org.lb سارة شريف هاتف: ٠١٣٨١٢٤٥ sarah.chreif@kafa.org.lb
	كاريتاس لبنان مركز الأجانب	إطلاق حملة جديدة عن الإتجار بالبشر	نهى روقص هاتف: ٠١٥٠٢٥٥٠، تحويلة: ١٠٢ محمول: ٠٣٢٩٠٠٦٦ nchahda@eclmc.org
	حركة مناهضة العنصرية في لبنان/ المركز الاجتماعي للأجانب	ليلة الألعاب: أيام الأربعاء ليلة الأفلام: أيام الاثنين حفل عشاء ليبومو	جينا هاتف: ٧٠٨٩٦٦٦٦

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٣
لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الامم المتحدة، و لا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن اي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لاي بلد او منطقة او اقليم، او لسلطات اي منها، او بشأن تعيين حدودها.
ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد او الدراسات او المساهمات الاخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة بها.
والاشارة الى اسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليه، كما ان اغفال ذكر شركات ومنتجات او عمليات تجارية ليس علامة على عدم اقرارها.
صممت شركة بي نشرة «أسراب» وتم اعداد ونشر هذا العدد بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي كجزء من مشروع «تعزيز حقوق عاملات المنازل المهاجرات في لبنان» تحت اشراف زينة مزهر، المنسقة الوطنية للمشروع. تم اصدار هذا العدد تحت ادارة تحرير رينا تمساح، وبدعم من ماري جوزي طياح، وتانيا مسعد، وفرح دخل الله، وريهام راشد.
للحصول على مطبوعات منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية، الرجاء الاتصال على:

منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية
مبنى أريسكو بالاس، شارع جستانيان، القنطاري،
ص.ب. ٤٠٨٨-١١، رياض الصلح ٢١٥٠-١١٠٧،
بيروت، لبنان.
هاتف: ٧٥٢ ٤٠٠ ١ ٩٦١+
beirut@ilo.org
www.ilo.org/arabstate